في الشهر السادس للحرب على غزة، كان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس يواصل دعوته لإدخال المساعدات إلى القطاع، وهو ما استجلب عليه غضباً من الاحتلال الذي وصف الأمم المتحدة بأنها معادية لإسرائيل، وذلك فيما استمر حصار مجمع الشفاء الطبي

العدوان على غزة
إسرائيل تهاجم دور الأمم المتحدة

غوتيريس في رفح المصرية أمس (محمد عبد الغني/رويترز)

غزة ـ **العربي الجديد**

تحت أنظار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، كان الاحتلال يواصل عدوانه لليوم 169 على قطاع غزة أمس السبت، مانعاً أيضاً دخول مساعدات إلى القطاع المحاصر الذي تكبر الأزمة الإنسانية فيه جراء العدوان والحصار المتواصل عليه. وفي حين لم يخرج غوتيريس عن مطالباته الاعتيادية لدى زيارته الجانب المصري للحدود مع قطاع غزة أمس، بالدعوة لإدخال السلع الإنسانية إلى القطاع ووقف إطلاق النار، فإنه واجه هجوماً إسرائيلياً على دور الأمم المتحدة، التي وصفها وزير الخارجية الإسرائيلي إسرائيل كاتس بأنها «منظمة معادية لإسرائيل». وجاء ذلك فيما استمر الاحتلال بحصاره لمجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة وعملياته العسكرية هناك، موقعاً المزيد من الشهداء. ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي إسرائيل كاتس الأمم المتحدة بأنها «منظمة معادية لإسرائيل»، قائلاً على منصة «إكس»، «في ظل قيادته (غوتيريس)، صارت الأمم المتحدة منظمة معادية للسامية ومعادية لإسرائيل تؤوي الإرهاب وتشجعه». وأضاف أن «الأمين العام للأمم المتحدة، وقف اليوم (أمس) على الجانب المصري من معبر رفح وحمّل إسرائيل مسؤولية الوضع الإنساني في غزة، من دون أن يدين بأي شكل من الأشكال إرهابيي حماس-داعش الذين ينهبون المساعدات الإنسانية، ومن دون أن يدين أونروا التي تتعاون مع الإرهابيين ومن دون الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الإسرائيليين».

كلام كاتس جاء بعد أن دعا غوتيريس، لدى زيارته الجانب المصري من رفح أمس، إلى وقف لإطلاق النار في الحرب الدائرة في غزة وتحدث عن خطورة الوضع الإنساني. وقال غوتيريس إن «الفلسطينيين من أطفال ونساء ورجال يعيشون كابوساً لا ينتهي»، وأضاف أنه أتى إلى مدينة رفح المصرية «حاملاً أصوات الغالبية العظمى من دول العالم التي سئمت ما يحدث» في غزة، حيث «هدمت المنازل وقضت عائلات وأجيال بأكملها في ظل مجاعة تحاصر السكان». ولفت خلال زيارة لمعبر رفح إلى أن توقف شاحنات الإغاثة المحتجزة على الجانب المصري من الحدود مع قطاع غزة في صف طويل، تصرف مثير للغضب. وأضاف أن الوقت حان كي تقدّم إسرائيل «التزاماً صارماً» بإدخال السلع الإنسانية إلى جميع أنحاء غزة من دون قيود. ودعا أيضاً إلى إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في غزة. وقال إن الأمم المتحدة ستواصل العمل مع مصر «لتسهيل» تدفق المساعدات إلى غزة. وأضاف «لا شيء يبرر الهجمات المروعة التي قامت بها حماس في 7 أكتوبر، ولا شيء يبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني». وأضاف «الآن، وأكثر من أي وقت مضى، حان الوقت لوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية».

ودعا غوتيريس إلى «إغراق» قطاع غزة بمساعدات «حقيقية منقذة للحياة». ولفت إلى أنه يوجد توافق دولي واضح على أن أي هجوم بري على مدينة رفح جنوب غزة سيتسبب في كارثة إنسانية. وكان غوتيريس قد زار صباح أمس مدينة العريش المصرية المتاخمة لقطاع غزة، حيث تفقد الجرحى الفلسطينيين بمستشفى المدينة. وسافر غوتيريس بعد ذلك إلى الأردن حيث زار مرافق وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا». وبالتوازي مع زيارة غوتيريس، كان الاحتلال يمنع أمس وصول قافلة مساعدات غذائية إلى شمال قطاع غزة، للمرة الثانية خلال أسبوع، كما أعلن مدير وكالة «أونروا» فيليب لازاريني. وحذر في منشور على «إكس»، من أن سكان شمال غزة يعيشون على «حافة مجاعة من صنع الإنسان»، ويمكن تجنيبها. وأشار إلى أن «آخر مرة تمكنت فيها فرق أونروا من إرسال مساعدات غذائية إلى شمال غزة كانت منذ نحو شهرين». في سياق قريب، استشهد 9 فلسطينيين وأصيب آخرون بقصف إسرائيلي جديد استهدف منتظري المساعدات جنوب شرق مدينة غزة. ونقلت وكالة «الأناضول» عن شهود عيان أن الجيش الإسرائيلي قصف بالقذائف المدفعية عشرات الفلسطينيين الذين كانوا ينتظرون شاحنات المساعدات عند دوار الكويت في حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة. قالت وزارة الصحة في غزة إن القصف أدى إلى سقوط 9 شهداء وإصابة العشرات بجروح. وهذه ليست المرة الأولى التي تستهدف فيها إسرائيل قوافل المساعدات في غزة، فالثلاثاء الماضي، استشهد 23 فلسطينياً وأصيب آخرون بقصف إسرائيلي استهدف اللجان الشعبية المشرفة على توزيع المساعدات عند دوار الكويت. بموازاة ذلك، يواصل الجيش الإسرائيلي اقتحام مستشفى الشفاء في مدينة غزة الذي كان يضم آلاف المرضى والنازحين، وينفذ حملة اعتقالات واسعة وعمليات قتل بصفوف النازحين ويقصف المنازل المحيطة بالمستشفى، ما خلّف مئات القتلى والجرحى. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة أمس وفاة 5 من الجرحى في مجمع الشفاء الطبي، بسبب غياب الخدمات الصحية والطعام والمياه جراء الحصار الذي تفرضه القوات الإسرائيلية على المستشفى منذ 6 أيام. وأضافت الوزارة في بيان أن بقية الجرحى في «حالة سيئة جداً وبدأ الدود يخرج من جروحهم»، مشيرة إلى أن «الطواقم الطبية الطبي تشير إلى تهديد جيش الاحتلال للطواقم الطبية الموجودة داخل مباني المستشفى والنازحين بأنه سيقوم بقصف الإسرائيلي أمس قتل 170 فلسطينياً في منطقة مستشفى الشفاء غرب مدينة غزة، واعتقال أكثر من 800 آخرين، وفق بيان نشره على منصة «إكس».

من جهته، قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إن الجيش الإسرائيلي هدد بقصف وتدمير مباني مجمع الشفاء، فوق رؤوس الطواقم الطبية ومن فيه. وذكر في بيان أنه «وصلتنا إفادات من داخل مجمع الشفاء الطبي تشير إلى تهديد جيش الاحتلال للطواقم الطبية الموجودة داخل مباني المستشفى والنازحين بأنه سيقوم بقصف تلك المباني وتدميرها فوق رؤوسهم، أو أن يخرجوا للتعذيب والتحقيق والإعدام». وأعرب المكتب عن استنكاره وإدانته «البالغة» لتلك «الجريمة المنظمة» التي يواصل الجيش الإسرائيلي ارتكابها «بكل وحشية وانتقام»، محملاً الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي «المسؤولية الكاملة» عن استمرار تلك العملية بمنطقة المجمع.

كما أكدت وزارة الخارجية الفلسطينية أن استهداف الاحتلال للمرافق الطبية يأتي كمظهر حاسم من مظاهر الإبادة الجماعية للمدنيين وخلق المناخات اللاإنسانية لتهجيرهم، على طريق تحويل كامل قطاع غزة وشماله خصوصاً إلى منطقة غير صالحة للحياة البشرية. ودانت الخارجية، في بيان، المجزرة البشعة المتواصلة التي ترتكبها قوات الاحتلال في مجمع الشفاء الطبي والمناطق المجاورة، مؤكدة أنها تحاول استغلالها بحجج وذرائع واهية لتدمير كامل المستشفى وقتل مئات المدنيين الفلسطينيين، واعتقالهم وحرق مئات المنازل وتدميرها في المنطقة، في إطار استهدافها الدموي لجميع المرافق الطبية في القطاع. كذلك طالب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس غيبريسوس قوات الاحتلال الإسرائيلي بإنهاء الحصار الذي تفرضه على مجمع الشفاء. وقال في منشور على حسابه عبر منصة «إكس» أمس، إن المنظمة وشركاءها فقدوا الاتصال بالعاملين في مجمع الشفاء منذ بداية الاقتحام، مضيفاً أن الوصول إلى مستشفى الشفاء أصبح مستحيلاً. وحذر تيدروس من أن الوضع الجاري قد يؤثر على قدرة المستشفى على العمل، حتى بأبسط قدر، ويحرم المرضى من الرعاية الحرجة المنقذة للحياة. في موازاة ذلك، أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب إلى 32142 شهيداً و74412 مصاباً منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مضيفة في بيان أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب 7 مجازر ضد العائلات في قطاع غزة، وصل منها للمستشفيات 72 شهيداً و114 إصابة خلال 24 ساعة. وتوغلت عشرات الدبابات الإسرائيلية في ساعة مبكرة من صباح أمس السبت، بشكل مفاجئ في منطقة المواصي شمال غربي مدينة خانيونس جنوبي غزة. وأفادت وكالة «الأناضول» بأن الدبابات والآليات العسكرية الإسرائيلية توغلت انطلاقاً من شرق شركة المطاحن الفلسطينية بين مدينتي خانيونس ودير البلح وصولاً إلى منطقة المواصي في القرارة. وأوضحت أن الجيش أطلق نيران أسلحته الرشاشة وقذائف مدفعية تجاه منطقة المواصي المكتظة بخيام النازحين. ووفق شهود عيان، فإن هذا التوغل المفاجئ والقصف دفعا مئات الفلسطينيين للنزوح مجدداً نحو مدينة دير البلح أو رفح في الجنوب سيراً على الأقدام. وأشاروا إلى قيام الجرافات العسكرية الإسرائيلية بتجريف عدد من خيام النازحين والمباني في المواصي. والمواصي تعد ضمن المناطق التي زعمت إسرائيل أنها آمنة ودعت الفلسطينيين للنزوح إليها، إلا أنها تواصل قصفها بشكل شبه يومي منذ نحو شهرين. كما أقدم الاحتلال عصر أمس على التوغل البري في منطقة البوررة شرق بيت حانون شمالي غزة، حيث سمعت أصوات اشتباكات في المنطقة، ونقلت سيارات الإسعاف عدداً من الشهداء والجرحى إلى مستشفى كمال عدوان.

في هذا الوقت، أرجئ تصويت على مشروع قرار جديد في مجلس الأمن الدولي يطالب بوقف إطلاق نار «فوري» في غزة إلى الاثنين بعدما كان مقرراً أمس السبت، سعياً لتفادي فشل جديد بعد رفض مشروع قرار أميركي الجمعة. وعملت ثمان من الدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الجزائر ومالطا وموزمبيق وغويانا وسلوفينيا وسيراليون وسويسرا والإكوادور) على مسودة قرار جديدة كان من المقرر طرحها للتصويت السبت. وهذا المشروع «يحض على وقف نار إنساني فوري لشهر رمضان ... يقود إلى وقف إطلاق نار دائم». كما يطالب النص بـ«الإفراج الفوري» عن الرهائن ورفع «جميع القيود» على دخول المساعدات الإنسانية. لكن المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس-غرينفيلد حذرت الجمعة من النص معتبرة أنه يهدد الجهود الدبلوماسية الجارية من أجل التوصل إلى اتفاق هدنة مقابل الإفراج عن الرهائن، وهي حجة أبرزتها الولايات المتحدة عند استخدامها حق الفيتو آخر مرة في أواخر فبراير/شباط الماضي.

المجاعة وشيكة

حذر وكيل الامين العام للامم المتحدة للشؤون الانسانية مارتن غريفيث من ان «المجاعة اصبحت وشيكة في قطاع غزة، وبمجرد اعلانها يكون الاوان قد فات». وفي منشور له عبر منصة «اكس» امس السبت، لفت غريفيث الى ان «اكثر من مليون شخص يتعرضون للخطر بسبب انقطاع المساعدات المنقذة للحياة عنهم». وتابع: «نعلم انه بمجرد اعلان المجاعة، يكون الاوان قد فات، ونعلم ايضا انه من الممكن تجنبها من خلال العمل والنوايا الحسنة».

للحديث تتمة...

مسلسل انتهاكات الشرطة العسكرية

عيسى سميسم

لا تزال مناطق سيطرة «الجيش الوطني السوري»، المدعوم من تركيا، في ريف حلب الشمالي، تعيش حالة من الفوضى الأمنية التي تتسبّب يومياً بانتهاكات مختلفة لحقوق المواطنين في المنطقة على يد معظم الجهات المسيطرة هناك، التي لا تلتزم بقانون، وتعمل وفق المصالح الشخصية للقائمين على تلك الجهات، بالإضافة إلى طغيان العصبيات العشائرية والمناطقية هناك. في الآونة الأخيرة، برزت الشرطة العسكرية التابعة لـ«الجيش الوطني» كأكثر الجهات ممارسة للانتهاكات بحق المواطنين، سواء بهدف الابتزاز المالي أو بهدف فرض السطوة وزرع الرعب في قلوب المواطنين. ولا تزال قضية اعتداء مجموعة من الشرطة العسكرية، الخميس الماضي، على طبيب الأطفال عبد الله الإبراهيم في مدينة تل أبيض في ريف محافظة الرقة تثير استنكار أهالي المنطقة، الذين حرمهم هذا الاعتداء من خدمات الطبيب.

تبعت تلك الحادثة في اليوم نفسه محاولة الشرطة العسكرية في مدينة عفرين اعتقال ضابط منشق وأحد وجهاء المنطقة الشرقية. كما سبقت هاتين الحادثتين عشرات الحوادث التي يتهم فيها السكان الشرطة العسكرية بممارسة انتهاكات بحقهم بهدف ابتزازهم. ولعل أبرز طرق الابتزاز هو ما تقوم به الشرطة العسكرية في مدينة جنديرس بريف حلب من ابتزاز السائقين والمرحّلين من تركيا واتهامهم بتهريب البشر بهدف ابتزازهم بمبالغ مالية مقابل الإفراج عنهم.

ولا تقتصر انتهاكات الشرطة العسكرية على الابتزاز المالي، بل تشترك مع بعض فصائل «الجيش الوطني» في الاستيلاء على أملاك بعض المواطنين، خصوصاً ممن فقدوا أوراق ملكية بيوتهم أو أراضيهم، فتكون ذريعة للاستيلاء عليها. هذا عدا عن فرض إتاوات على بعض المواسم الزراعية كالزيتون، أو اقتلاع الأشجار بهدف بيع خشبها حطباً للتدفئة.

الجهات التي ترتكب الانتهاكات في مناطق «الجيش الوطني» لا تعترف أصلاً بالجهات التي يُفترض أنها تتبع لها ولا تلتزم بما قد يُتخذ بحقها من إجراءات، فالتراتبية بأولوية تنفيذ الأوامر هي تراتبية عكسية، فالولاء أولاً لقائد الفصيل، ثم لقائد الفيلق، ثم لوزير الدفاع وهكذا... ليصبح قرار الجهة العليا غير ذي معنى أو تأثير، الأمر الذي يجعل من «الجيش الوطني» تجمعاً غير ذي معنى ما لم يتمأسس بشكل صحيح يمكّن من ضبط كل وحداته وأفراده ومحاسبة المسيء منهم وفق أنظمة واضحة.

■ خاص

تفاصيل التصور الإسرائيلي لغزة بعد الحرب

يخطط الاحتلال لتصور من أجل إدارة قطاع غزة، بعد انتهاء العدوان المستمر منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ويتضمن التصور دوراً مصرياً فاعلاً في القطاع

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في خطوة تشكل تمهيداً لمرحلة ما بعد الحرب على غزة، بدأت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، العمل على حشد موافقة ودعم تصور وضعته لإدارة قطاع غزة مستقبلاً. وحصلت «العربي الجديد»، على مضمون التصور الإسرائيلي، الذي تم عرضه أخيراً من جانب وفد إسرائيلي على مسؤولين معنيين بملف غزة في القاهرة. وبحسب التصور، فإن دولة الاحتلال «اقترحت على مصر، لعب دور محوري في المشروع الذي جاء تحت عنوان التحول من الوضع الإنساني إلى الإدارة المدنية».

ويتضمن التصور الإسرائيلي «تحولاً في عملية التنسيق بين القاهرة وتل أبيب بشأن غزة، فتكون مصر هي الحلقة الأولى التي تبدأ من عندها المسؤولية عن القطاع، على أن تنسق مع إسرائيل على كافة المستويات السياسية والأمنية والعسكرية». وفي التصور أيضاً: «تشكيل إدارة محلية مدنية للقطاع، لتكون بديلة لحركة حماس، إضافة إلى دور عربي تحت مظلة الجامعة العربية، بحيث يشمل هذا الدور في تمويل المشروعات المقترحة، والاحتياجات المعيشية والإنسانية في القطاع في المرحلة التي ستعقب انتهاء العمليات العسكرية». ويشمل التصور «استبدال الدور الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بدور لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية».

وبحسب مصادر «العربي الجديد»، لم يتضمن التصور الإسرائيلي الذي بدأت حكومة تل أبيب في الترويج له في عدة عواصم عربية وغربية، أي إشارات للربط بين غزة والضفة الغربية المحتلة، وكذلك لدور واضح للسلطة الفلسطينية، ووفقاً للوضع الذي كان متوافقاً عليه قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي بين مصر وحكومة الاحتلال وحركة حماس التي كانت تتولى إدارة القطاع، فإن الحلقة الأولى كانت تبدأ من عند إدارة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، التي يتولى مسؤوليتها في الوقت الراهن غسان عليان.

وبحسب مصدر مصري مطلع على تحركات القاهرة بشأن ملف الوضع في قطاع غزة، تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن التصور الإسرائيلي «لا يحظى بارتياح أو قبول مصري، كونه يمعن في الفصل بين الضفة وغزة، ويعمل على نقل عبء الإشراف على الإدارة المدنية للقطاع إلى مصر، في حين يُسمح بدور أمني واسع للأجهزة الإسرائيلية في غزة». وأشار المصدر المصري إلى أن التصور الإسرائيلي «يتلاقى مع مقترحات أميركية لشكل إدارة قطاع غزة في اليوم التالي لوقف العدوان في عدة نقاط هي، تكليف مصر بدور واسع في الإشراف على إدارة القطاع، وكذلك خلق دور عربي محدد الأطر بشأن إدارة القطاع».

في السياق، أكد المتحدث الرسمي باسم حركة «حماس»، جهاد طه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الحركة «لن تقبل بفرض أي مشاريع سياسية لإدارة القطاع»، قائلاً إن هذا «شأن فلسطيني داخلي، ونستطيع ترتيب البيت الفلسطيني بكافة جوانبه على قاعدة الشراكة السياسية والوطنية بين جميع القوى والفصائل الوطنية والإسلامية». وأضاف: «نحن نتمسك بدور الأونروا الإغاثي والخدماتي، والذي شكلت من أجله بقرار أممي، ويجب المحافظة عليها وعدم خضوع إدارتها للرغبات والمشاريع الصهيونية الأميركية، ولن نقبل باستبدالها أو تغييرها أو حتى تغيير مهامها». وتابع طه أن «أهم مبادئ الحركة، معالجة ما خلفه العدوان، والمحافظة على حقوق شعبنا، وفي طليعتها حقه في مقاومة الاحتلال، وضرورة تشكيل مرجعية وطنية من الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، تعمل على ترتيب البيت الفلسطيني، وفي طليعتها تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق مشروع وطني فلسطيني يحافظ على حقوق شعبنا وهويته الوطنية».

يتضمن التصور الإسرائيلي قصف بالقذائف المدفعية عشرات الفلسطينيين الذين كانوا ينتظرون شاحنات المساعدات عند دوار الكويت في حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة

من جهته، قال عضو المكتب السياسي لحركة «حماس» محمد نزال، لـ«العربي الجديد»، إن الحركة لن تسمح، ولا قوى المقاومة، بأن يفرض أحد أي إدارة لشؤون قطاع غزة، من دون توافق وطني، فضلاً عن أن هذا شأن فلسطيني داخلي، لا علاقة لأي طرف خارجي به. وشدّد نزّال على أن «حماس» تحتكم إلى الشعب الفلسطيني، عبر صناديق الاقتراع، في اختيار من سيقوده ويدير شؤونه، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وهي تنظر إليهما كوحدة واحدة، لا يمكن فصلهما بعضهما عن بعض، وهما جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المنشودة كاملة السيادة.

وتعليقاً على هذا التصور، قال السفير المصري السابق لدى إسرائيل عاطف سالم، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الطرح الأميركي لمستقبل القضية الفلسطينية، لا ينفصل عن الموقف الإسرائيلي، فالولايات المتحدة كانت دائماً معارضة للاعتراف بفلسطين كدولة على المستوى الثنائي أو في إطار الأمم المتحدة، وترى أن الدولة الفلسطينية لا ينبغي لها أن تتحقق إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية». وأضاف سالم أن «هناك مقترحات مختلفة ظهرت، منها نقل السلطة في غزة إلى سلطة فلسطينية محددة، مع وجود قوات حفظ سلام لحماية الحكومة التي سيتم تشكيلها لاحقاً، وكل ذلك يأتي في إطار محاولة الولايات المتحدة رسم طريق الخروج من الصراع الحالي».

وكشفت تقارير إسرائيلية أخيراً، عن «تحركات لحكومة الاحتلال، عبر منسق العمليات في الأراضي المحتلة غسان عليان، لاستمالة واستقطاب قيادات عشائر ورجال أعمال محليين من قطاع غزة، ممن ليسوا على وفاق أو لديهم خصومات مع حركة حماس، ليكونوا بمثابة نواة للإدارة المدنية المحلية التي تسعى إسرائيل لتكليفها بإدارة القطاع خلفاً للحركة». وتأتي التحركات الإسرائيلية الأخيرة، على الرغم من إعلان تجمع العائلات والعشائر في قطاع غزة، رفض التنسيق مع حكومة الاحتلال أو تجاوز السلطات الشرعية في القطاع والحكومة الفلسطينية الرسمية.

مصدر: التصور الإسرائيلي لا يحظى بارتياح أو قبول مصري

آثار غارة إسرائيلية على خانيونس، الجمعة (محمد زقوت/رويترز)

تقرير

خريطة الطريق تراوح مكانها منذ أشهر... الحوثيون يعتمدون على تطورات البحر الأحمر

هل تنجح السعودية بإنهاء أزمة اليمن؟

تسعى السعودية لإنهاء الأزمة اليمنية عبر خريطة الطريق التي أعلن عنها المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ في 23 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وسط بروز تطورات عدة في البحر الأحمر في الفترة الأخيرة مرتبطة بهجمات الحوثيين المتكررة ضد السفن المتجهة إلى إسرائيل، ما حفزهم إلى تصعيد مطالبهم وشروطهم في اليمن

نعز ـ **فخر العزب**

بعد العقبات التي استجدت في طريق التوصل إلى اتفاق سياسي ينهي الأزمة اليمنية ويؤسس لحل سياسي جامع وفق خريطة الطريق الأممية، التي كشف عنها المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ في 23 ديسمبر/كانون الأول الماضي، تبدو السعودية مستمرة بجهودها التي بذلتها خلال الفترة الماضية لطيّ صفحة الأزمة اليمنية وتجاوز العقبات في طريق التوقيع على الاتفاق. وكانت الهجمات التي شنّها الحوثيون في البحر الأحمر، والتطورات التي أعقبتها، وفي مقدمتها تصنيف الإدارة الأميركية الحوثيين "جماعة إرهابية"، وتشكيل تحالف دولي لحماية طرق الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، قد جمّدت مساعي حل الصراع اليمني في الأشهر الأخيرة.

وبرز الخميس الماضي، لقاء وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان مع رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك، لبحث الجهود القائمة لدعم سير العملية السياسية بين الأطراف اليمنية، ومسار السلام، لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن. وكشف وزير الدفاع السعودي أنه استعرض مع رئيس الوزراء اليمني التطورات في اليمن، ومساعي استكمال وتنفيذ خريطة الطريق برعاية الأمم المتحدة، مؤكداً موقف المملكة الثابت بدعم الحكومة والشعب اليمنيين، بما يلبي تطلعاتهم ويسهم في تنمية اليمن وازدهاره.

الموقف السعودي جاء مختلفاً عن موقف الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، الذي أعلنه بن مبارك، الاثنين الماضي، حين قال إن خريطة الطريق المعلن عنها من قبل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والتي سبق أن رحبت بها الحكومة، توقفت بسبب التصعيد الحوثي في البحر الأحمر وتهديد الملاحة الدولية، مشيراً إلى أن توقف خريطة الطريق أدى إلى تراجع أفق الحل السياسي. وكان وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان قد قال، الشهر الماضي، إن بلاده مستعدة للتوقيع على خريطة الطريق، التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في ديسمبر الماضي، بشأن الأزمة اليمنية. وأكد بن فرحان، في تصريحات صحافية، التزام بلاده التام بخريطة الطريق التي وضعتها الأمم المتحدة واستعداد بلاده للتوقيع عليها في أقرب فرصة، نافياً توقف جهود التوصل إلى اتفاق سلام في اليمن والتخلي عن الخريطة بفعل التوترات في البحر الأحمر جراء هجمات الحوثيين على السفن التجارية. التناقض في المواقف المعلنة يكشف عن وجود عقبات في طريق التوقيع على اتفاق ينهي الحرب في اليمن ويؤسس لحل الأزمة اليمنية، لكن متابعين للشأن اليمني يتوقعون قرب التوقيع على الاتفاق نتيجة حرص الإدارة السعودية على إنهاء الحرب في اليمن بعد تسع سنوات من اندلاعها، وعدم تأثير الأحداث في البحر الأحمر على مسار السلام في اليمن.

والخميس الماضي، أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد محمد العليمي أنّ "خيار السلام سيبقى أولوية لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة، وفقاً لما جاء في إعلان نقل السلطة والتعهّدات المعلنة، لأن تلك هي مصلحة الشعب اليمني". وأضاف العليمي، خلال لقاء مع هيئات رئاسة مجلسي النواب والشورى، والتشاور والمصالحة، أن "السلام يضمن دولة المواطنة المتساوية، وحماية الهوية، وحق الدولة الحصري في امتلاك القوة وإنفاذ سيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والفساد بأشكالهما المختلفة". وأوضح أنّه "من أجل تعزيز موقف القوات المسلحة والأمنية، شرع المجلس الرئاسي والحكومة في إعادة تنظيم القوات الأمنية". حول هذه التطورات، قال الباحث في مركز اليمن والخليج للدراسات عدنان هاشم، لـ"العربي الجديد"، إن السعودية تريد إبقاء جهود إنهاء حرب اليمن قائمة، واعتبار خريطة الطريق الأممية نافذة مهمة لتحقيق هذه الغاية، لكن يبدو أن ضغوطاً أميركية وعدم رغبة إيرانية تضغط على إبقاء مسار السلام متوقفاً، وهو أمر ينعكس على الداخل اليمني، إذ يريد الحوثيون رفع سقف مطالبهم مع ما يعتبرونه تغيّر الديناميكيات الإقليمية والدولية لصالحهم بفعل هجمات البحر الأحمر.

وأضاف هاشم: "الأمر ذاته بالنسبة للحكومة المعترف بها دولياً وحلفائها الذين يأملون بدعم غربي عسكري من أجل ترجيح كفة الحكومة العسكرية، التي تضاءلت خلال العامين اللذين سبقا الهدنة، وبناءً على آمال الأطراف اليمنية، لا يبدو أن الظروف مهيأة للنجاح ما لم يحدث تغيير في المعطيات الحالية".

وأشار هاشم إلى أن عدم عودة الحرب والهجمات الحوثية العابرة للحدود هي أولوية بالنسبة للسعودية، كما أن من مصلحتها إبعاد شبه الجزيرة العربية عن الاستقطاب في فوضى النظام الدولي". ورأى أنه إذا كان هناك اتفاق ورغبة إقليمية ودولية في الوصول إلى خريطة طريق، فإن التوقيع ممكن والوقت مناسب له، وسبق أن تجاوزت السعودية المحظورات الأميركية عندما رغبت بذلك، ومع ذلك، هناك صعوبة بالتكهن بالمسار الحالي للأحداث، متوقعاً أن "الجمود سيستمر حتى انتهاء حرب غزة، بعدها ستتضح معالم الصورة في المنطقة وما نحن قادمون عليه".

من جهته، قال الكاتب وسام محمد، لـ"العربي الجديد"، إن "السعودية تسعى للخروج من المستنقع اليمني، ويبدو أنها حسمت قرارها، وأصبح كل همها توفير شروط الأمان اللازمة لمشاريعها الاقتصادية ضمن خطة 2030". وأضاف أن "التطورات الأخيرة في البحر الأحمر تجعل السعودية مغتربة عن الواقع، خصوصاً إذا ما عرفنا أن أبرز دوافع الحوثيين من وراء رفع عنوان نصرة غزة واستهداف السفن، في الأساس كان من أجل تجاوز التسوية والمفاوضات التي ذهبت إليها جماعة الحوثي بدفع من إيران بعد إعادة الأخيرة علاقاتها مع السعودية". ورأى محمد "أن الحوثي اليوم سيرفع من سقف شروطه إلى الحد الذي تكون معه التسوية تتجاوز المرجعيات الثلاث الممتثلة بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن، وتقوم التسوية أيضاً بتسليم حكم اليمن للحوثيين". وأعرب عن اعتقاده "أن السعودية ماضية في خياراتها في الخروج من الحرب في اليمن، غير أنها لن تستطيع إنجاز تسوية مع الحوثي، ما سيعيد طرح المسألة على طاولة اليمنيين أنفسهم، ولا يوجد أحد في صفوف القوى المناهضة للحوثيين بإمكانه أن يقبل بمشروع الولاية الذي هو في صميم الأيديولوجيا الحوثية".

هاشم: يريد الحوثيون رفع سقف مطالبهم بفعل هجماتهم

محمد: السعودية تسعى للخروج من المستنقع اليمني

استعراض حوثي في ضواحي صنعاء، فبراير الماضي (محمد حمود/Getty)

جريمة رداع تتفاعل

دانت منظمة «رايتس رادار» لحقوق الإنسان، مساء أول من أمس الجمعة، اقدام الحوثيين على تفجير عدد من منازل المدنيين من سكان مدينة رداع، شمالي محافظة البيضاء، الثلاثاء الماضي، والتي سقط ضحيتها نحو 25 مدنياً بين قتيل وجريح بينهم نساء واطفال. واكدت المنظمة، ومقرها هولندا، في بيان «مقتل 12 مدنيا اثناء تفجير الحوثيين منزلين مجاورين، بينما قتل 4 آخرون بقذيفة اطلقها الحوثيون باتجاه مجموعة حاولت التدخل لإسعاف الضحايا».

رصد

تظاهرة لأنصار الحوثيين في صنعاء دعما لغزة، الجمعة (محمد حمود/Getty)

واشنطن تواصل ضرب مواقع للحوثيين

أعلن الجيش الأميركي، أول من أمس الجمعة، أنه قصف 3 منشآت تخزين تحت الأرض، لجماعة الحوثيين في اليمن، في ما تقول واشنطن ولندن اللتان تنفذان مثل هذه الضربات، رداً على عمليات الحوثيين في البحر الأحمر لإسناد غزة، بحسب الجماعة. من جهتهم، دان الحوثيون الضربات الأميركية الجديدة، مؤكدين أنها لن تثنيهم عن عملياتهم في المياه الاستراتيجية.

ونقلت وكالة "أسوشييتد برس"، أمس السبت، عن مسؤول أميركي، قوله إن "طائرات مقاتلة أميركية انطلقت من حاملة الطائرات يو إس إس دوايت دي أيزنهاور، قصفت في وقت متأخر الجمعة، 3 منشآت تخزين تحت الأرض في مناطق يسيطر عليها الحوثيون في اليمن". وأضاف المسؤول أن المدمرة موجودة في البحر الأحمر. وقالت القيادة المركزية الأميركية إن قواتها دمرت أيضاً أربع طائرات بدون طيار في مناطق يسيطر عليها الحوثيون في اليمن.

من جهتها، أكدت القيادة العسكرية المركزية الأميركية (سنتكوم) في بيان، أن قواتها "نفّذت ضربات دفاع عن النفس ضد ثلاث منشآت تخزين تحت الأرض تابعة للحوثيين في مناطق يُسيطر عليها الإرهابيون الحوثيون المدعومون من إيران في اليمن"، بحسب البيان، متحدثة أيضاً عن تدمير 4 طائرات بدون طيار في مناطق يمنية يسيطر عليها الحوثيون، من دون تحديد مواقع الاستهداف، مضيفة كذلك أن الحوثيين أطلقوا 4 صواريخ باليستية مضادة للسفن باتجاه البحر الأحمر، لم يتم الإبلاغ عن وقوع إصابات أو أضرار في سفن جرّائها. وفي العاصمة اليمنية صنعاء، تحدثت الوكالة عن انفجارات وسماع أصوات ضربات وانفجارات، وذلك بحسب شهود عيان ومقاطع مصورة تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي. وأكدت قناة "المسيرة" المرتبطة بالحوثيين أن غارات ضربت المدينة.

ويواصل مقاتلو جماعة الحوثيين هجماتهم على سفن الشحن وحاملات النفط في البحر الأحمر، والتي يقولون إنها متجهة إلى إسرائيل أو تابعة لدولة الاحتلال، وذلك إسناداً لقطاع غزة، بحسب إعلانهم الرسمي، على الرغم من شهريين من الغارات الجوية التي تنفذها الولايات المتحدة وبريطانيا على أهداف تابعة لهم في اليمن، بهدف ردعهم.

وردّاً على القصف الأميركي الجديد، دان ما يسمّى "المجلس السياسي الأعلى" التابع للحوثيين، أمس، "العدوان الهمجي الذي يقوم به ثلاثي الشر الصهيوني على سيادة الجمهورية اليمنية والذي كان آخرها شن عدة غارات على العاصمة صنعاء وبعض المحافظات"، أول من أمس. وأكد المجلس في بيانه، أن "اعتداءات ثلاثي الشر الصهيوني، عدوان همجي على بلد ذي سيادة، وسيقابل بالتأديب للمعتدي والمتجاوزين لكل القوانين الدولية ومنتهكي سيادة البلدان". وجدّد المجلس في بيانه، تأكيد "أن الجمهورية اليمنية ملتزمة بنصرة الأشقاء في غزة مهما كان عدوانكم فإنه لن يثنينا عن هذا الالتزام مهما كان". وأشار المجلس إلى أن "المعتدين سيؤدبون على كل انتهاك سافر لسيادة بلدنا"، مؤكداً أن "طغيانهم يجرهم إلى مستنقع اليمن الذي لا يستطيعون الخروج منه بالسهولة التي يتصورونها"، ولافتاً إلى أن صنعاء "تشارك الأشقاء في غزة إجرام الصهيونية وهذا فخر لها".

(أسوشييتد برس، فرانس برس)

شرق غرب

مقتل عناصر من النظام و«قسد» في سورية

قُتل عناصر من قوات النظام السوري و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، أمس السبت، جراء هجمات متفرقة نفذها مجهولون في بوادي الرقة والحسكة ودير الزور ضمن مناطق نفوذ روسيا، وقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، شمال شرقي سورية. وقالت مصادر محلية من أبناء محافظة الرقة، إن عنصرين يعملان لمصلحة مليشيا «الدفاع الوطني» وُجدا مقتولين برصاص مجهولين في بادية معدان بريف محافظة الرقة الشرقي، كما قُتل عنصران اثنان من «قسد»، في قرية السعدة بريف محافظة الحسكة الجنوبي.

(العربي الجديد)

تركيا تحيّد 12 من «الكردستاني» في العراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس السبت، تحييد (قتل أو جرح أو اعتقال 12 عنصراً من «حزب العمال الكردستاني» في إطار عملية «المخلب - القفل» الجارية في شمال العراق، ولفتت الوزارة في بيان، إلى أن القوات التركية حيّدت العناصر بعد رصدهم في منطقة متينا، شمالي العراق.

(الأناضول)

عملية أمنية ضد «داعش» في الأنبار

نفذت القوات العراقية، أمس السبت، عملية أمنية واسعة في صحراء الأنبار، غربي العراق، لملاحقة عناصر تنظيم «داعش»، وأعلن مصدر أمني تطويق غربي محافظة الأنبار، حيث أغلقت قوات الأمن العراقية مداخل مدينة الرمانة ومخارجها في قضاء القائم، أقصى غرب المحافظة.

(قنا)

«حركة الشباب» تهاجم قاعدة عسكرية في الصومال

اقتحم عناصر من «حركة الشباب» في الصومال، أمس السبت، قاعدة عسكرية خارج العاصمة مقديشو، وسط أنباء عن سقوط ضحايا، بحسب ما ذكر ضباط عسكريون وشهود عيان. ووقع الهجوم في الصباح الباكر في بوسلي، على بعد 40 كيلومتراً من مقديشو، حيث أقامت قوات الأمن الصومالية قواعد مؤقتة للعمليات ضد القرى التي تسيطر عليها الحركة في المنطقة.

(فرانس برس)

تايبيه تدعو بكين إلى إعادة عسكري تايواني إليها

دعت تايوان، أمس السبت، السلطات الصينية إلى السماح لعسكري تايواني أنقذه خفر السواحل الصينيون لدى ممارسته صيد السمك خلال عطلة، بالعودة إلى الجزيرة. ويتحدر هذا العسكري مع صديق كان برفقته، من جزيرة كينمن التابعة لتايوان والتي تبعد 5 كيلومترات فقط من مدينة شيامن الصينية، وكانا قد ذهبا في رحلة صيد بالقارب لكنهما تاها. وانقذهما في 18 مارس/آذار الحالي خفر السواحل الصينيون بعدما تعطل محرك قاربهما. صديق العسكري هو مدني وقد عاد إلى بيته أمس، لكن السلطات الصينية تواصل احتجاز العسكري متهمة إياه بأنه كان يحاول إخفاء هويته. وتسعى السلطات الصينية لـ«استيضاح أسباب وجوده في المياه الصينية». وأكدت وزارة الدفاع التايوانية أن العسكري تابع لمركز كينمن العسكري.

(فرانس برس)

الحدث

اعتقالات واقتحامات للاحتلال في الضفة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس السبت، انتهاكاتها في الضفة الغربية، وقد شملت اعتقال 15 فلسطينياً، فيما يتحضر فلسطينيو الداخل ليوم الأرض

رام الله ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **ناهد دربلس**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، اعتداءاتها في الضفة الغربية، حيث أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، في بيان، اعتقال هذه القوات 15 مواطناً على الأقل منذ مساء أول من أمس الجمعة، وحتى صباح أمس، بينهم أسرى سابقون، وأفراد من عائلة الشهيد مجاهد بركات، الذي نفّذ صباح الجمعة عملية إطلاق نار استهدفت حافلة للمستوطنين بين قريتي دير إبزيع وكُفر نعمة غربي رام الله، قبل أن تلاحقه طوافة عسكرية للاحتلال وتقتله بعد ساعات. وتوزعت عمليات الاعتقال، بحسب الهيئة والنادي، على محافظات الخليل، ورام الله، وبيت لحم، وطوباس، ونابلس، والقدس المحتلة. ورفعت الاعتقالات الجديدة، حصيلة الاعتقالات بصفوف الفلسطينيين من قبل جنود الاحتلال في الضفة والقدس المحتلتين، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى نحو 7740 معتقلاً، وهي حصيلة تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، أو من أفرج عنهم لاحقاً.

في غضون ذلك، أخذت قوات الاحتلال، فجر أمس، مقاسات منزل الشهيد مجاهد منصور، تمهيداً لهدمه. وأوضحت مصادر محلية لـ"العربي الجديد"، أن قوات الاحتلال اقتحمت فجر أمس قرية دير بزيع غرب رام الله وسط الضفة، وأخذت مقاسات منزل الشهيد، كما جرت العادة مع منفذي العمليات الفدائية، تمهيداً للهدم. وكان الشهيد مجاهد بركات منصور قد نفّذ عمليته أول من أمس، قرب مستوطنة "دوليف" غرب رام الله، المقامة على أراضي قرى فلسطينية عدة هناك، ما أدى إلى إصابة 7 جنود للاحتلال، بعضها خطيرة، ثم قصفته طائرات الاحتلال بالصواريخ ما أدى إلى استشهاده، واحتجاز جثمانه. وبعد ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال منزل عائلة الشهيد وحققت ميدانياً مع عائلته، واعتقلت زوجته وشقيقة، قبل أن تفرج عن زوجته. وجاء ذلك فيما كان الفلسطينيون يشيّعون في وقت متأخر من مساء الجمعة، شهيداً آخر، هو عميد الجاغوب، صهيب أبو سعدة بعد مداهمة منزله في شارع السكة بالمدينة، وتفتيشه وتحطيم محتوياته، كما اقتحمت قوات الاحتلال، فجر أمس، قريتي كفر نعمة ودير ابزيع، حيث نفّذت فيهما عمليات مداهمة وتفتيش لعدد من المنازل.

في غضون ذلك، شارك حشد غفير من فلسطينيي الداخل المحتل، أمس، في تظاهرة ضد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مطالبين بإنهائه، وذلك في قرية مجد الكروم بمنطقة الشاغور في الجليل الأعلى. ونظمت التظاهرة لجنة المتابعة العليا لفلسطينيي الداخل وشاركت فيها كافة الأحزاب والأطر والحركات الوطنية، وهي الثانية القطرية التي تنظمها لجنة المتابعة بعد تظاهرة كفركنا. وقال رئيس لجنة المتابعة محمد بركة أمس: "لنطلق صرخة مدوية أكثر وأكثر ونستعد ليوم السبت المقبل في يوم الأرض (30 مارس/آذار) لإطلاق الصرخة الكبرى بمعنى مشاركة عشرات الآلاف في مسيرة في البطوف، ستكون هذا العام في قرية دير حنا".

إلى ذلك، دان البرلمان العربي، أمس، بشدة قرار وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش، الاستيلاء على 8 آلاف دونم في الأغوار الشمالية بغرض التوسع الاستيطاني. وقال البرلمان في بيان، إن استمرار سياسة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبناء وتوسيع المستعمرات الإسرائيلية يهدف إلى إيجاد وقائع جديدة على الأرض، ما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية.

اعتقلت قوات الاحتلال 15 فلسطينيا في الضفة خلال يومين

من اقتحام قوات الاحتلال لمخيم الأمعري في رام الله، 4 مارس (عصام ريماوي/الأناضول)

متابعة

غارات مكثفة لإسرائيل جنوبي لبنان

شنّت الطائرات الإسرائيلية غارات مكثفة، أمس السبت، على قرى جنوبية لبنانية، في المقابل واصل «حزب الله» استهداف مواقع إسرائيلية

بيروت ـ **العربي الجديد**

استمرّ التصعيد على الجبهة اللبنانية، بين "حزب الله" والاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، بعد 168 يوماً على بدء المواجهات في 8 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بعد يوم على بدء عملية "طوفان الأقصى" في غزة. في المقابل، تغيب الحلول السياسية لتهدئة الوضع على الحدود. وأمس السبت، أغارت الطائرات الإسرائيلية على الخيام وكفركلا وعيتا الشعب والناقورة، وقد توجّهت سيارات الإسعاف إلى موقع الغارة. وقصف الاحتلال مدفعياً أطراف عيتا الشعب ووادي السلوقي.

من جهته، هاجم "حزب الله" بمسيرتين انقضاضيتين منصتين للقبة الحديدية في موقع "كفار بلوم" للدفاع الجوي الإسرائيلي، كما استهدف تكنة راميم والتجهيزات التجسسية في موقع الرادار في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة، وموقع بياض بليدا.

في المقابل، ذكرت هيئة البث الإسرائيلية أنّ مسيرتين لـ"حزب الله" سقطتا في «كفار بلوم»، واندلع حريق. كما دوت صفارات الإنذار في أنحاء عدة من الجليل الفلسطيني المحتل، خصوصاً في "مرغليوت" و"مسغاف عام" و"كريات شمونة" وقرية الغجر ومحيطها بإصبع الجليل. وليل الجمعة ـ السبت، أغار طيران الاحتلال على حي أبو لبن، في عيتا الشعب. وقصفت المدفعية الإسرائيلية الأحياء السكنية في عيترون، بينما حلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي بكثافة فوق قرى قضاءي صور وبنت جبيل، وصولاً حتى مشارف نهر الليطاني. واستهدف "حزب الله" مبنيين لجنود إسرائيليين في مستوطنتي "دوفيف" و"زرعيت" وموقع رويسات العلم.

من جهته، أكد عضو كتلة "الوفاء للمقاومة" (كتلة حزب الله النيابية) النائب حسن عز الدين أن "العدو الإسرائيلي مردوع لأننا نملك أدوات الردع والسلاح الذي يجعله مقيّداً ومكبّلاً من الذهاب بعيداً في أي مغامرة على لبنان". وشدد خلال احتفال تأبيني في حسينية بلدة دير قانون النهر في قضاء صور، جنوبي لبنان، مساء الجمعة، على أنه "ليس لدينا ضمانة من أي أحد". وأشار عز الدين إلى أن "رئيس حكومة العدو (بنيامين) نتنياهو يريد قبل أن يصل إلى وقف إطلاق نار، أن يحقق ولو نصراً وهمياً يستطيع أن يخاطب به الرأي العام الداخلي الذي وقف خلفه في سياق قتال حماس والمقاومة في فلسطين والتدمير والإبادة للشعب الفلسطيني، ولكن يجب أن نُعلم أن المقاومة في فلسطين ما زالت قوية ومسيطرة وتتحكم في الميدان، ومن يتحكم في الميدان هو الذي يستطيع أن يدّعي أنه هو المنتصر".

ومساء الجمعة، قدمت وزارة الخارجية اللبنانية شكوى أمام مجلس الأمن الدولي ضد إسرائيل، عبر بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وأوضحت الوزارة، في بيان، أن لبنان يتهم إسرائيل بالاعتداء على سيادته عبر التشويش على أنظمته للملاحة الجوية وسلامة الطيران المدني في أجواء مطار رفيق الحريري الدولي، في العاصمة بيروت، منذ بدء الحرب على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مشيرة إلى أن الشكوى الجديدة جاءت استكمالاً لحملة توثيق الخروقات والانتهاكات الإسرائيلية، مع استنكار بيروت هذه الخروقات «المتهورة» وتأكيدها أن إسرائيل لا تأبه بالتبعات الخطيرة على سلامة الطيران المدني، وعلى حياة آلاف الركاب المدنيين يومياً.

وأكد بيان الخارجية أن لبنان يحمّل إسرائيل المسؤولية وتبعات أي حادثة أو كارثة تسببها سياسته المتعمدة بالتشويش على أنظمة الملاحة الجوية والأرضية، والتعطيل المتعمد لأجهزة استقبال وبث الإشارات، مجددة مطالبتها بوضع حد لعدوانيتها. كما حثت الخارجية اللبنانية مجلس الأمن الدولي خصوصاً، والمجتمع الدولي عموماً، على الضغط على إسرائيل للجم اعتداءاتها المستمرة ضد لبنان وبوتيرة تصاعدية، والحيلولة دون تدهور الوضع وحدوث كوارث إنسانية.

من آثار الغارات الإسرائيلية على محيط بعلبك، 12 مارس الحالي (سليمان أمهز/الأناضول)

تقرير

طالبت وزارة الدفاع في «الحكومة السورية المؤقتة» التابعة للمعارضة، الفصائل غير المنضوية تحت مظلة «الجيش الوطني»، بالانضمام إلى هذا الجيش، في محاولة جديدة لإعادة هيكلته، ولا سيما قطع الطريق أمام أي توغلات لـ«هيئة تحرير الشام». ولعل التشكيل الأبرز المقصود بالخطوات الأخيرة، هو «تجمع الشهباء» الذي أُعلن تشكيله في فبراير/شباط 2023، والمتّهم بالتبعية لـ«تحرير الشام»، في حين أكد مصدر مسؤول في هذا التجمع أن أغلب فصائله تستعد للانضمام إلى أحد فيالق «الجيش الوطني»

هيكلة «الجيش الوطني»

محاولة جديدة للاندماج تواجه خطر التصادم

الدوحة ـ **عماد كركص**
ريف حلب ـ **عدنان الإمام**

تعيش مناطق الشمال السوري حالة ترقب تخوفاً من انفجار جديد قد تشهده مناطق سيطرة «الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا، وذلك بعد مطالبة وزارة الدفاع في «الحكومة السورية المؤقتة» التابعة للمعارضة، الفصائل غير المنضوية تحت مظلة «الجيش الوطني» التابع للوزارة، بالانضمام إلى الجيش، وإلا سيتم التعامل معها بوصفها مجموعات «خارجة عن القانون»، ما يفتح الباب أمام مواجهات مع تلك المجموعات في حال رفضت التجاوب مع هذا الطلب. وقالت وزارة الدفاع في «الحكومة السورية المؤقتة»، في بيان، إنه «بهدف ترسيخ العمل المؤسساتي وتحسين الواقع الأمني في المنطقة، يجب أن تنضم جميع المجموعات غير المنضوية تحت مظلة الجيش الوطني في المناطق المحررة الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية المؤقتة إلى منظومة وزارة الدفاع بالشروط والمعايير التي يراها الجيش الوطني مناسبة».

وتأتي هذه التطورات بعد أيام من اعتراض مجموعات عسكرية موكبا يضم مسؤولين أمنيين أتراكاً، ومسؤولين في الائتلاف الوطني المعارض، بريف مدينة أعزاز شمالي مدينة حلب، شمال غرب سورية.

وعلى إثر ذلك، قامت فصائل «الجيش الوطني السوري» الحليف لتركيا، وعلى رأسها «فرقة السلطان مراد» و«فرقة سليمان شاه»، باعتقال حوالى 50 عنصراً، بينهم قادة من «تجمع الشهباء»، قبل أن تقوم بإطلاق سراح بعضهم، في حين يرجع المشاركون في اعتراض الموكب لـ«الفرقة 50»، ما أدى لتقديم قائد الفرقة حسين عساف استقالته، لكن ذلك لم يكن كافياً لإلغاء قرار إنهاء الفرقة والتجمع ككل. ويسيطر «الجيش الوطني» المدعوم من تركيا على مناطق ريف حلب الشمالي، وتحديداً عفرين وريفها وجرابلس والباب وريفيهما، إضافة إلى جيب ممتد بين تل أبيض بريف الرقة ورأس العين بريف الحسكة شمال شرق سورية. وجاءت تلك السيطرة بعد عمليات متعددة للجيشين الوطني والتركي في تلك المناطق ضد المجموعات الكردية وتنظيم «داعش» منذ عام 2016 وحتى 2019.

وبرزت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة العديد من التحالفات العسكرية ضمن الفصائل المكونة لـ«الجيش الوطني»، أنتجت غرف عمليات وقيادات مشتركة، بعضها أضمحل سريعاً مثل «غرفة القيادة الموحدة (عزم)»، التي تكتلت معظم فصائلها تحت مسمى جديد باسم «هيئة ثائرون للتحرير»، فيما شكلت فصائل أخرى «الجبهة السورية للتحرير». كما تأسست منتصف فبراير/شباط 2022 «حركة التحرير والبناء» من قبل فصائل معظمها من المنطقة الشرقية في سورية، وهي «أحرار الشرقية» و«جيش الشرقية» و«الفرقة 20» و«صقور الشام». وإلى جانب هذه التجمعات، تشكلت عدة فيالق مثل الفيلق الأول والفيلق الثاني، إضافة إلى الفيلق الثالث الذي تشكل نهاية عام 2021 من عدة فصائل، مثل «الجبهة الشامية»، و«جيش الإسلام»، و«فيلق المجد»، و«الفرقة 51»، وفرقة «ملك شاه».

لكن هذا الفيلق تعرض لضربة قوية من جانب «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) المتمركزة في إدلب بذريعة وجود فصيل «جيش الإسلام» داخله، رداً على ما بينهما من صدامات سابقة في الغوطة الشرقية بريف دمشق. وشنّت الهيئة هجوماً على مواقع الفيلق في ريف حلب الشمالي، في عام 2022، انتهى بخسارة الأخير لمعاقله في عفرين، إضافة إلى تجريده من أكبر مورد مالي له وهو معبر الحمران (بين مناطق قسد والجيش الوطني) والذي ما زال تحت سيطرة فصيل «أحرار الشام - القاطع الشرقي» الموالي للهيئة. وتعد استعادة السيطرة على المعبر، وإبعاد «تحرير الشام» عن المنطقة، من الأهداف الأساسية لـ«الجيش الوطني»، وفق مراقبين.

ولعل التشكيل الأبرز المقصود بالخطوات الأخيرة هو «تجمع الشهباء» الذي أُعلن عن تشكيله في فبراير 2023 والمتهم بالتبعية لـ«تحرير الشام». وتشكل التجمع من فصائل «أحرار الشام - القاطع الشرقي» و«الفرقة 50 - أحرار التوحيد» و«حركة نور الدين الزنكي»، من دون أن ينسب نفسه لأحد من فيالق «الجيش الوطني السوري» الثلاثة.

وصرّح مصدر مسؤول في «تجمع الشهباء»، أن «العمل ضمن التجمع ما زال قائماً، لكن إذا تطلب الأمر إلغاء التجمع وفق مصلحة المنطقة، فنحن جاهزون». وأضاف المصدر لـ«العربي الجديد»، أن أغلب فصائل «تجمع الشهباء» في طريقها للانضمام بشكل كامل للفيلق الثالث في «الجيش الوطني»، مؤكداً أن «الفرقة 50 وحركة نور الدين الزنكي» طلبتا الانضمام إلى الفيلق الثالث، وهناك تنسيق بين أحرار الشام - القاطع الشرقي والجانب التركي من أجل انضمامها للفيلق المذكور. ونفى المصدر أي علاقة لفصائل التجمع باعتراض الموكب الذي يضمّ مسؤولين أتراكاً في ريف أعزاز، قائلاً إن «مدنيين هم من فعلوا ذلك». وأضاف: «هذه ليست المرة الأولى التي يعترض فيها مدنيون ممن يتحدرون من مدينة تل رفعت (تقع شمال حلب وتحت سيطرة المجموعات الكردية) لأرتال الائتلاف والحكومة المؤقتة». وبحسب إحصاء غير رسمي، فإن تعداد عناصر فصائل «تجمع الشهباء» يبلغ حوالى 9 آلاف مقاتل، تتوزع 4 آلاف منهم على «الفرقة 50»، و3 آلاف على «أحرار الشام - القاطع الشرقي»، والفا مقاتل على «حركة الزنكي»، وتنتشر «حركة نور الدين الزنكي» في مدينة جندريس بريف مدينة عفرين، أو ما يعرف بمنطقة «غصن الزيتون» نسبة إلى العملية التي شنّها الجيش التركي والمعارضة ضد المجموعات الكردية في المنطقة. فيما تنتشر «الفرقة 50» في منطقة أعزاز ومحيطها، المعروفة بمنطقة «درع الفرات» نسبة إلى العملية التي شنّها الجيش التركي والمعارضة ضد تنظيم «داعش». أما فصيل «أحرار الشام - القاطع الشرقي» فينتشر في ريف مدينة الباب من «درع الفرات». ورأى المحلل السياسي درويش خليفة، أنه بعد أكثر من عام على إعلان تشكيل «تجمع الشهباء»، فإن الفصائل المنضوية ضمن «الجيش الوطني» تنظر إليه بعين الريبة. ولفت إلى أن «الجيش الوطني» يتهم التجمع بالتبعية لـ«هيئة تحرير الشام»، وهو ما ينفيه التجمع قائلاً إن فصائله متضررة من الهيئة بابتلاع فصيل أبو محمد الجولاني لـ«حركة الزنكي» عندما كانت تسيطر على قطاع واسع من ريف حلب الغربي. واستبعد خليفة في حديث مع «العربي الجديد»، أن يرفض التجمع الانضمام للجيش الوطني، «فالخيارات أمامه ضيّقة ولا تحتمل سوى الانضمام أو الانسحاب نحو إدلب، الأمر الذي يثبت رواية فيالق الجيش الوطني بتبعية التجمع للجولاني»، وفق قوله. وحول ما إذا كانت الخطوات المقبلة، ستفيد في مأسسة «الجيش الوطني»، أشار خليفة إلى أن هذه المأسسة «لم تعد حاجة ملحّة لدى جمهور الثورة والمعارضة، بسبب تجميد القتال ضد النظام، لكنها حاجة للضامن التركي».

من جهته، قال هشام اسكيف، من مكتب العلاقات العامة في الفيلق الثالث التابع لـ«الجيش الوطني السوري»، لـ«العربي الجديد»، إن الجولاني قائد «تحرير الشام» دفع عددا من الفصائل في ريف حلب للابتعاد عن «الجيش الوطني». وأضاف اسكيف أن هذه المجموعات أعلنت عن نفسها من خلال تجمعات، لكن وزارة الدفاع لم تعترف بها، لافتا إلى أن الوزارة تسعى إلى مأسسة «الجيش الوطني» وعدم ترك أي مجموعة أو فصيل خارج هذه المؤسسة. وحول احتمالات وقوع مواجهات دامية في التعامل مع تلك المجموعات، قال اسكيف إن «المتمرد يتم ضد تنظيم «داعش»، أما فصيل «أحرار الشام - القاطع الشرقي» فينتشر في ريف مدينة الباب بذل كثير من الجهد خلال الفترة الماضية لحل هذا الملف بشكل ودّي.

عناصران من «الجيش الوطني» في اعزاز، نوفمبر 2022 (Getty)

حضور «تحرير الشام»

قال مصدر من «الجيش الوطني السوري»، لـ«العربي الجديد»، إن خطة الإصلاح في هذه المؤسسة تستهدف تنظيم الفصائل في سياق وحدات عسكرية، وخضوع جميع المنتسبين لتدريبات في الكلية الحربية التابعة لوزارة الدفاع، وذلك بهدف إنهاء الحالة الفصائلية والمناطقية في الجيش. وأضاف المصدر، أن من الأهداف أيضا قطع الطريق على أي توغلات أو نفوذ لـ«هيئة تحرير الشام» في ريف حلب الشمالي، سواء مباشرة أم عبر فصائل موالية لها.

التشكيل الأبرز المقصود بالخطوة هو «تجمع الشهباء»

استعادة السيطرة على معبر الحمران من أهداف «الجيش الوطني»

شرق غرب

قتيلان بضربات استهدفت منطقتين روسيتين

قتل شخصان، وأصيب 7 آخرون، أمس السبت، بضربات جوية استهدفت منطقة بيلغورود الروسية الحدودية المحاذية لأوكرانيا، فيما تسبب هجوم بمسيّرات على منطقة سامارا، على مسافة ألف كيلومتر عن خطوط الجبهة إلى الشرق، باندلاع حريق في مصفاة نفط كبرى. وكتب حاكم بيلغورود، فياتشسلاف غلادكوف (الصورة)، على «تلغرام»، أن المقاطعتين تعرضتا أمس لضربات بمسيرات ولهجمات جوية، متحدثاً عن يوم «صعب».

(فرانس برس)

بدء سريان قانون الأمن القومي في هونغ كونغ

دخل قانون الأمن القومي الجديد في هونغ كونغ، أمس السبت، حيّز التّنفيذ، وهو ينصّ على عقوبات سجن مدى الحياة في حال ارتكاب جرائم مثل الخيانة والعصيان. ويستكمل النص الجديد قانون الأمن القومي الذي فرضته بكين في عام 2020، ويتضمن 5 فئات من المخالفات، إضافة إلى تلك التي نصّ عليها القانون السابق، وهي الخيانة والتمرد والتجسس وسرقة أسرار الدولة والتخريب والتدخل الخارجي.

(فرانس برس)

زعيمة المعارضة الفنزويلية ترشح بديلة عنها للرئاسيات

رشّحت زعيمة المعارضة الفنزويلية ماريا كورينا ماتشادو (الصورة)، أول من أمس الجمعة، الأستاذة الجامعية كورينا يوريس، بدلاً عنها في الانتخابات الرئاسية المقرّرة في يوليو/تموز المقبل، وذلك في مواجهة الرئيس نيكولاس مادورو. وكانت المحكمة العليا الفنزويلية منعت ماتشادو من تولي أي منصب عام لمدة 15 سنة. وأشادت ماتشادو، الجمعة، بيوريس التي وصفتها بأنها «شخص شريف»، مؤكدة أنها «ستمضي في هذه العملية بدعم وثقة الجميع».

(فرانس برس)

الهند تعترض على تصريحات المانية

أبدت الهند، أمس السبت، اعتراضها على انتقادات صدرت عن الحكومة الألمانية إثر اعتقال نيودلهي زعيماً للمعارضة. وكانت السلطات الهندية اعتقلت، الخميس الماضي، رئيس حكومة دلهي الإقليمية، أرفيند كيجريوال، في قضية فساد، وهو ما دفع الخارجية الألمانية للتشديد على «ضرورة تطبيق معايير استقلالية القضاء والمبادئ الديمقراطية الأساسية» على هذه القضية. وردّاً على ذلك، استدعت الخارجية الهندية نائب السفير الألماني في البلاد، جورغ إنزلفر، ووجهت إليه «أقوى اعتراض» من الحكومة.

(رويترز)

نيجيريا: تحرير 17 تلميذاً وسيّدة اختطفهم مسلحون

أعلن الجيش النيجيري، أمس السبت، أنه نفّذ عملية أدّت إلى إنقاذ 17 طالباً وسيّدة، كانوا اختطفوا قبل أسبوعين على يدّ مسلحين في ولاية سوكوتو. وقال حاكم الولاية، أحمد عليو سوكوتو، إن طلاب مدرسة تسانغافا، قد تمّ تحريرهم أول من أمس الجمعة، فيما أكد صاحب المدرسة ليمان أبوبكر باكوسو، أنه لم يتمّ دفع أي فدية بعملية التحرير.

(رويترز)

إضاءة

دور جماعات الضغط التركية في الانتخابات

لجماعات الضغط في تركيا دور وتأثير كبيران، خصوصاً في الانتخابات المحلية المقررة الأحد المقبل، وهي موزعة الولاءات بين الأحزاب

القرة ـ **زاهر البيك**

يبدو دور جماعات الضغط مؤثراً في تركيا، وتزداد أهميتها مع كل انتخابات، فمع اقتراب الانتخابات المحلية المقررة في 31 مارس/آذار الحالي، تسعى الأحزاب والتحالفات السياسية لكسب تأييدها بهدف دعم الدعاية الانتخابية مادياً وإعلامياً وحشد التصويت يوم الانتخابات. إحدى أبرز جماعات الضغط في تركيا هي الجماعات الدينية، إذ تنشط العشرات منها في تركيا ومعظمها تتبع النهج الصوفي، ولا يقتصر اتباعها على الطلاب الشرعيين، بل منهم التجار والعمال والسياسيون، ومنهم من يصل إلى مناصب معينة في الدولة، لا سيما في عهد حزب «العدالة والتنمية»، وعلى سبيل المثال، تعيين إلهان بيلكان أوغلو من جماعة إسماعيل آغا واليا على صقاريا في عام 2017. إلى جانب جماعة إسماعيل آغا، هناك جماعة إسكندر باشا التي تتمتع بعلاقة قوية مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فضلاً عن جماعة «أرانكوي» التي تمتلك استثمارات ضخمة، على رأسها سلسلة متاجر «بيم». وهناك جماعة «منزل» المعروفة بدعمها حزب «العدالة والتنمية» كذلك، فضلاً عن جماعات دينية أخرى مثل «النورسية» نسبة لسعيد النورسي، و«الإيشكتشيلار» ولديها استثمارات كبيرة مثل «مجموعة إخلاص القابضة»، و«الكيركيتجيلار»، و«الأسيويون الجدد»، و«وقف فرقان».

في السياق، يقول أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة أماسيا يوسف بهادير كيسكين، لـ«العربي الجديد»، إن مجمل جماعات الضغط في تركيا الدينية عاشت فترات صعبة، وصلت إلى درجة المطاردة منذ تأسيس الجمهورية التركية (في عام 1923) وفرض قانون لحظر نشاطها وشرعيتها داخل المجتمع، لذلك فإن عنصر البقاء هو الدافع الرئيسي وراء بناء شبكة علاقاتها مع النخب السياسية وعلى رأسها السلطة. ويلفت كيسكين إلى أن «هذه الجماعات تستمد قوتها من الشارع، وهذا يعني أنها تمتلك رصيداً من الناخبين والأصوات التي لها وزنها لدى السياسيين، وحظي زعماء الجماعات باحترام من رموز الدولة الذين يحرصون على زيارتهم خصوصاً في أوقات الانتخابات». ويشير إلى أن معظم الجماعات والطرق الدينية تميل لحزب «العدالة والتنمية» والتحالف الجمهوري، وعبّر بعضها عن دعمه الصريح لذلك خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام الماضي، مثل جماعتي «منزل» وإسماعيل آغا، لكن جماعات أخرى مثل «السليمانية» و«الأسيويين الجدد» ليست قريبة من «العدالة والتنمية» وبالتالي تذهب أصواتها لأحزاب أخرى. ويرى كيسكين أن أحزاب المعارضة، لا سيما «الشعب الجمهوري»، لا تولي هذه الأهمية للجماعات الدينية، لكنها في السنوات الأخيرة باتت تتبع سياسة ناعمة ركزت على تراجع الخطاب المعادي للمحافظين والمحجبات.

من جهته، يقول الصحافي التركي محمد طاهر أوغلو، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إنه «في الانتخابات المحلية، تحرص الجماعات على الضغط الصامت وتجنب الاصطدام، لأن من مصلحتها الحصول على تراخيص مثلاً لمدارسها أو تُزلها للطلاب وما شابه من مؤسسات أخرى ربحية تابعة لها، وبينما الأيديولوجيا الدينية مهمة في تحديد توجهاتهم لدعم حزب أو آخر، فإن المصالح الأخرى مهمة وربما تكون أهم أحياناً من توجهاتهم المحافظة، لا سيما مع وجود أحزاب محافظة معارضة أصلاً مثل السعادة». تعتبر جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك «توصياد»، وجمعية الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين «موصياد»، مدرستان منفصلتان تضمان الآف الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التي تعتبر شريان الاقتصاد التركي، مع الاختلاف الجوهري بين الجمعيتين حول التوجهات الأيديولوجية من جهة، والسياسة الاقتصادية من جهة أخرى. فبينما تتبنى «توصياد» القيم الغربية وللعلمانية الكمالية، تبدو «موصياد» أقرب للقيم المحافظة الدينية والوطنية وأكثر انفتاحاً على الشرق، وقد نالت دعم الراحل نجم الدين أربكان في وقت تأسيسها، كما تحظى بدعم واهتمام من حزب «العدالة والتنمية» الحاكم. أما في أوقات الانتخابات، فإن الجمعيتين تحرصان على لقاء مختلف المرشحين. ويرجح طاهر أوغلو أن تكون «توصياد» أقرب لأحزاب المعارضة في الانتخابات المحلية لا سيما «الشعب الجمهوري» ومرشحه أكرم إمام أوغلو في إسطنبول، المدينة الاقتصادية التي تحظى بنصيب الأسد من حجم الاقتصاد التركي، لكن الجمعية لم تعبر صراحة عن ذلك. أما «موصياد» التي خرجت من الانتساب لـ«توصياد» لعقود بسبب سيطرة العائلات البرجوازية عليها، فإنها تبدو أقرب لمرشحي التيار الحاكم، ومع ذلك، فإنها أيضاً لم تتخذ مواقف صريحة. ويرى طاهر أوغلو أن دور العائلات قد يكون حاسماً في تحديد فوز مرشح دون غيره، من خلال الضغط الإعلامي التابع للشركات القابضة التي تمتلكها عائلات معينة.

وتضم تركيا عائلات ثرية ارتبط اسمها بشركات قابضة تنشط في مختلف القطاعات مثل البناء والتشغيل والصناعة والإعلام، وتحتل مكانة مهمة في المجتمع وسوق الأعمال وعالم السياسة. التأثير السياسي لهذه العائلات يكون نتيجة ضغطها الاقتصادي أو الإعلامي، انطلاقاً إما من أيديولوجيا محافظة مثل عائلة البيرق التي تمتلك «مجموعة البيرق القابضة»، وتضم عشرات الشركات وتمتلك صحيفة «يني شفق» المعروفة بدعمها الكبير لـ«العدالة والتنمية» وأردوغان، أو أيديولوجيا علمانية مثل عائلة كوتش الناشطة في قطاعات الطاقة والتمويل والتسويق المعروفة بقربها من حزب «الشعب الجمهوري». كما قد يكون الضغط نابعاً من مصالح اقتصادية صرفة، كما هو الحال مع العديد من العائلات البارزة التي تعتبر غير منحازة أيديولوجياً لطرف ما، لكن مصالحها تلتقي مع «العدالة والتنمية» مثل عائلة دمير أوزن التي استحوذت على صحيفة «حرييت» وقناة «سي أن أن تورك».

من الحملات الانتخابية في إسطنبول، 5 مارس (مينيم توز/Getty)

الحدث

انتخابات السنغال: غياب سال يفتح شهية المتنافسين

تنتخب السنغال، اليوم الأحد، خامس رؤسائها منذ الاستقلال، وهي انتخابات تميّزها الأزمة التي سبقتها، والتي جعلت من الاستحقاق الأول الذي يجري دون رئيس منافس

نواكشوط ـ **سكينة الطيب**

يتوجه نحو 7 ملايين ناخب سنغالي، اليوم الأحد، إلى مراكز الاقتراع، لاختيار رئيس جديد خلفاً للرئيس المنتهية ولايته ماكي سال، بعد أزمة سياسية غير مسبوقة عاشتها البلاد، وفي ظلّ وفرة مرشحين رئاسيين، غاب عنهم هذه المرة أي رئيس منتهية ولايته. وكان سال (62 عاماً) قد أعلن إلغاء الانتخابات الرئاسية التي كانت مقرّرة في 25 فبراير/شباط الماضي، ومنع المجلس الدستوري مرشحين من الترشح. وبعد فترة من الاضطرابات والتوترات الأمنية، تمكن الفرقاء من التوافق على تنظيم الانتخابات بعد شهر من موعدها المحدد سابقاً، وقبل أن تنتهي الفترة الدستورية لحكم الرئيس سال، وتكلل جهود الوسطاء من رؤساء أحزاب وزعماء دينيين في نزع فتيل الأزمة بالسماح للمرشحين الذين سبق أن رُفضت ملفاتهم، بالترشح للانتخابات، وإصدار قانون العفو العام الذي أطلق بموجبه سراح جميع معتقلي الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد أخيراً.

ومن أبرز مَن تم أطلق سراحهم، عثمان سونكو، رئيس حزب «الوطنيون من أجل العمل والأخلاق والأخوة» الذي حُلّ قبل أشهر. وكان سونكو قد اعتُقل في يوليو/تموز الماضي، بتهم «الدعوة إلى التمرد والتشهير». كذلك أطلق سراح القيادي في الحزب نفسه، المرشح للرئاسة، باسيرو ديوماي فاي، الذي اعتُقل في إبريل/نيسان 2023 بتهمة «ازدراء المحكمة» و«التشهير» و«المساس بالسكينة العامة». وكان المجلس الدستوري قد رفض ملف ترشح عثمان سونكو، الذي حلّ ثانياً في انتخابات 2019 الرئاسية، معتبراً أن ملفّه لم يكتمل. في المقابل، قبِل المجلس ترشح باسيرو ديوماي فاي.

وأجاز المجلس الدستوري السنغالي ملفات 19 مرشحاً لخوض الانتخابات والفوز بمنصب الرئيس الخامس لجمهورية السنغال، بعد ليوبولد سيدار سنغور، وعبده ضيوف، وعبدولاي واد، وماكي سال. وشارك جميع المرشحين في حملة انتخابية دامت أسبوعين، قبل أن يعلن اثنان منهم انسحابهما من السباق الرئاسي دعماً لمرشح المعارضة باسيرو ديوماي فاي، وهما الوزير السابق حبيب سي والمرشح الشيخ تيديان ديي. ويتصدر السباق المرشحان الأكثر شعبية في كل من معسكري الموالاة والمعارضة، وهما امادو با، مرشح الائتلاف الحاكم، وباسيرو ديوماي فاي.

ويرى الناشط في حزب «يينو بوك باكار»، با محمد سيلي، أن هناك تنافساً محموماً على أصوات الناخبين في هذه الانتخابات، ما يجعلها انتخابات استثنائية تكرس ريادة السنغال في محيط غير مستقر ويعاني من توالي الانقلابات والاضطرابات السياسية. ويقول لـ«العربي الجديد»، إن حزبه والموالاة بصفة عامة قدّما العديد من الوعود خلال الحملة الانتخابية، وإن ما جرى التعهد به سيوفى به طبقاً للبرنامج المعلن. ويوضح أن «من أبرز الوعود تقليص صلاحيات الرئيس واختصاصاته، إضافة إلى إصلاح المؤسسات والاهتمام بالتطلعات الاقتصادية في بلد سيصدّر قريباً أولى شحنات الغاز الطبيعي». ويستبعد الناشط السنغالي اللجوء في هذه الانتخابات إلى جولة إعادة، ومؤكداً أن مرشح حزبه (أمادو با) قادر على الحصول على أكثر من 50 في المائة من أصوات الناخبين وحسم النتيجة من الجولة الأولى. وتطمح السنغال عبر هذه الانتخابات الرئاسية الثانية عشر في تاريخها منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1960، لإنهاء فترة التوترات واستعادة سمعتها كبلد آمن وديمقراطي. وفي هذا الصدد، يقول الصحافي السنغالي عمر سي، لـ«العربي الجديد»، إن ما يميز الانتخابات الحالية ليست فقط التوترات الأخيرة، لكن أيضاً أنها أول انتخابات تُجرى من دون مشاركة الرئيس، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام المرشحين للتنافس، ويجعل من الصعب التكهن باسم الفائز بها.

ويوضح عمر سي أن الرئيس المنتهية ولايته ماكي سال سيصبح الرئيس الوحيد الذي لم ينهزم في الانتخابات، عكس سابقيه الذين فشلوا في الاحتفاظ بمنصبهم بعد عدد من الولايات الرئاسية. ويقول في ذلك، إن «سال استنفد أقصى عدد من الفترات الرئاسية المسموح بها وفقاً للدستور، وهما فترتان، لكن كان هناك خلاف دستوري حول احتساب الفترة الأولى لسال، وهي في عام 2012، أي قبل تعديل الدستور، وهو ما اعتبرته المعارضة محاولة من سال للبقاء في السلطة وتأجيل الموعد الانتخابي، قبل أن تنتهي الأزمة بإعلان سال أنه لا ينوي البقاء في المنصب وأنه مستعد لتسليم السلطة». ويضيف الباحث: «منذ الاستقلال تعاقب على حكم السنغال أربعة رؤساء فقط، حيث كان كل رئيس يستمر في الحكم لولايات عدة، وكانت مشاركة الرئيس المنتهية ولايته في الانتخابات دائماً ما تعطيه الأسبقية والفرص الأكبر للفوز، أما الآن، وفي ظل هذه الحالة الاستثنائية في البلاد، فإن هوية الرئيس الخامس للبلاد لا يمكن توقعها». ويشير عمر سي إلى أن مشاركة 17 مرشحاً في الانتخابات، وهو رقم قياسي منذ استقلال السنغال، مؤشر على قوة المنافسة وضعف التكتلات». من جهتها، تعتبر المعارضة أن الانتخابات الحالية مناسبة لها لإبراز قوتها وانتزاع الحكم من معسكر الموالاة، خصوصاً بعد الزخم الذي حظيت به قضية اعتقال سونكو. وفي هذا الصدد، يعتبر الناشط في ائتلاف المعارضة، هارون باه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المعارضة تؤمن بحظوظها في هذه الانتخابات بقوة، وهي تنتظر أصوات الشباب باعتبارها الفئة الأكثر عدداً واهتماماً وإدراكاً بما عانته المعارضة من تضييق وحرمان، خصوصاً بين عام 2021 و2023. ويضيف أن «فئة الشباب شاهدة على التحولات العديدة في المشهد السياسي الحالي، وهي الأكثر معاناة من الوضع الاقتصادي». ويوضح الناشط المعارض أن الرهان حالياً هو الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية للسنغال.

سونكو (يمين) وديوماي، داكار، 15 مارس الحالي (جوت فيسيلز/فرانس برس)

من أبرز وعود ائتلاف الموالاة تقليص صلاحيات الرئيس

أعلن تنظيم «داعش» مسؤوليته عن الاعتداء الذي طاول مركزاً تجارياً في ضواحي موسكو، مساء الجمعة، وأودى بحياة 133 شخصاً على الأقل، في حين توعّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، المرتكبين والمخطّطين، ملمّحاً إلى دور أوكراني

بوتين يلمّح إلى دور أوكراني بالاعتداء

«داعش» يضرب في موسكو

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

قُتل 133 شخصاً على الأقل وأصيب عشرات آخرون، بحسب ما أعلنت لجنة التحقيق الروسية، أمس السبت، في هجوم تبنّاه تنظيم «داعش فرع خراسان» على مركز تجاري يضمّ مسرحاً على مداخل العاصمة موسكو، مساء أول من أمس الجمعة. وفي حين أعلن الرئيس فلاديمير بوتين، اعتقال جميع منفذي الهجوم، توعّد بمعاقبتهم ومعاقبة منظميها، ملمّحاً إلى دور أوكراني في الاعتداء. ووقع الهجوم، مساء الجمعة، في «كروكوس سيتي هول» وهي قاعة للحفلات الموسيقية تقع في كراسنوغورسك عند المخرج الشمالي الغربي للعاصمة موسكو، بعد أن فتح مسلحون يرتدون ملابس مموهة، نيران أسلحة آلية على الجمهور، ورموا قنابل حارقة، مما أدى إلى اشتعال حريق كبير في الموقع، مع تمدد النيران 13 ألف متر مربع قبل التمكن من السيطرة عليه، بحسب أجهزة الطوارئ. ولم تتمكن القوى الأمنية من اعتقال المنفذين، وهم أربعة، سريعاً، بل هربوا بسيارة من طراز «رينو»، قبل أن ترصدها الشرطة، في منطقة بريانسك، على بعد نحو 340 كيلومتراً، جنوب غربي موسكو، وتعتقلهم، كما اعتقلت السلطات 7 أشخاص آخرين، اشتباهاً بمساندتهم المهاجمين.

وبعدما تبنّى في بيان الاعتداء، مساء الجمعة، أصدر تنظيم «داعش» بياناً آخر أمس السبت، تطرق فيه إلى تفاصيل الهجوم. وذكر أن «أربعة من مقاتليه كانوا مسلّحين ببنادق رشاشة ومسدّس وسكاكين وقنابل حارقة» نفّذوا الهجوم، مضيفاً عبر «تليغرام»، أن «المقاتلين اقتحموا القاعة وشرع ثلاثة منهم بإطلاق النار على الحشد، في حين انهمك المقاتل الرابع بإضرام النيران بواسطة قنابل حارقة»، مشيراً إلى أن الهجوم «يأتي في السياق الطبيعي للحرب المشتعلة بين الدولة الإسلامية والدول المحاربة للإسلام».

وذكر النائب في البرلمان الروسي، ألكسندر خينشتين، أنه تم العثور على مسدس وخزنة بندقية هجومية وجوازات سفر من طاجيكستان في السيارة. وظهر المشتبه به في المقطع المصور الخاص بالاستجواب وهو يرد بلكنة روسية ثقيلة على سلسلة من الأسئلة، وقال إنه جاء من تركيا في 4 مارس/آذار الحالي، وتلقى تعليمات من أشخاص مجهولين عبر «تليغرام» لتنفيذ الهجوم مقابل المال. وكان الرجل يرتجف طوال الاستجواب، وظهر في البداية وهو مستلقٍ على بطنه ويداه مقيدتان خلف ظهره، وُذقنه مستندة إلى حذاء شخص يرتدي زيّاً مموهاً. وفي وقت لاحق تم رفعه على ركبتيه. وظهر رجل آخر مصاب بجروح وكدمات في وجهه أثناء استجوابه من خلال مترجم وكان يجلس على مقعد ويداه وقدماه مقيدتان. وبعدما ذكر جهاز الأمن الفيدرالي الروسي «أف أس بي» أن المتورطين في هجوم كروكوس «كانوا على تواصل مع أشخاص في أوكرانيا» وكانوا يعتزمون عبور الحدود الروسية الأوكرانية، توجه بوتين بخطاب إلى الروس أمس، مشيراً إلى أن «الإرهابيين حاولوا الاختباء في الأراضي الأوكرانية، حيث تم إعداد منفذ لهم لعبور الحدود». وشدّد على أن «كل منفذي الجريمة ومنظميها ومدبريها سينالون العقاب الحتمي»، معلناً اليوم الأحد «يوم حداد وطني». وفي المقابل، قال المستشار الرئاسي الأوكراني ميخايلو بودولياك على منصة «إكس» إن «الروايات التي تقدّمها الأجهزة الخاصة الروسية في ما يتعلق بأوكرانيا غير مقبولة وسخيفة». وعلى أثر وقوع الهجوم، كشف مسؤول أميركي لوكالة «رويترز»، مساء الجمعة، أن «الولايات المتحدة حذّرت روسيا في الأسابيع القليلة الماضية من احتمال وقوع هجوم». يشار إلى أن السفارة الأميركية في موسكو كانت قد حذرت في بيان في 7 مارس الحالي من أن «متطرفين» قد ينفذون أعمالاً إرهابية في تجمعات عامة في روسيا. في السياق، نقلت وكالة «تاس» الروسية، أمس السبت، عن مصدر في الهيئات الأمنية المختصة، قوله إن الأمن الروسي تلقى معلومات من الجانب الأميركي حول تحضير هجوم إرهابي لكنها كانت ذات طبيعة عامة من دون تفاصيل. وقبل ساعات من وقوع الهجوم، أعلن جهاز الأمن الفيدرالي الروسي، أنه «أحبط هجوماً على معبد يهودي في موسكو، كان يسعى لتنفيذه تنظيم داعش فرع خراسان». ونفت أوكرانيا تورّطها في الاعتداء، في حين دان العديد من زعماء العالم ودوله الهجوم.

ويُشكّل الاعتداء خرقاً أمنياً كبيراً في روسيا على مستوى الاستخبارات في الدرجة الأولى، ومن المتوقع أن يؤدي إلى تغييرات على مستوى قيادات الصف الثاني، وهي مقدمة قد تطاول رؤوساً كبيرة في هيئة الأمن الفيدرالي الروسي. وهذا الاختراق الكبير يضعف الثقة بالأجهزة الأمنية وقدرتها على منع عمل إرهابي. والحديث قد يدور عن تراخٍ روسي في المجال الأمني بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت قبل أيام، وهذا سيؤدي إلى محاسبات وإقالات، يبدو أن وقتها قد حان، خصوصاً أن الكثير من المسؤولين الأمنيين هم بأعمار كبيرة وتجاوز معظمهم الـ70 عاماً.

في المقابل، قد يطرح بعضهم فرضية أن الأجهزة الروسية وراء هذا العمل من أجل حشد الروس لاستمرار الحرب في أوكرانيا وتصعيدها، وتبرير إعلان تعبئة جزئية جديدة عبر تخويف الروس من أن «الخطر الإرهابي» تجاوز المناطق الحدودية ووصل إلى عمليات كبرى في موسكو والمدن الروسية. وهنا تجدر الإشارة إلى حديث المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف قبل ساعات من الحادث التي قال فيها إن بلاده عملياً في حالة حرب مع الغرب في أوكرانيا. في الواقع لا يشبه هذا الهجوم الحوادث السابقة التي اتُّهمت كييف بالوقوف خلفها، مثل مقتل داريا دوغينا، ابنة المفكر ألكسندر دوغين، في أغسطس/آب 2022 بتفخيخ سيارة، أو قتل المدون الروسي فلادلين تاتارسكي في إبريل/نيسان 2023 في مقهى بوضع عبوة ناسفة داخل تمثال قُدّم له، أو الهجمات الحدودية والضربات بالمسيّرات. وأوكرانيا تدرك، بحسابات الربح والخسارة، أن العمل الإرهابي لا يصب في مصلحتها لأنه سيستدعي رداً روسياً قاسياً، في وقت يعاني فيه الجيش الأوكراني نقصاً حاداً في الذخيرة والعتاد والمضادات الجوية.

ومسارعة الولايات المتحدة على لسان المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون كيربي إلى إعلان قاطع أنه لا توجد دلائل على تورط أوكرانيا، قد يدل على أن واشنطن لديها معلومات أكثر حول الهجوم، وهو ما قابلته المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا بالطلب من واشنطن تقاسم المعلومات أو الصمت والإدانة فقط.

امتد حريق القاعة 13 الف متر مربع (Epa)

اعتقلت موسكو 11 شخصاً بينهم المنفذون الأربعة

هجمات كبيرة

شهدت روسيا عدداً من الهجمات الكبيرة خلال السنوات الـ25 الماضية، وفقاً لوكالة «رويترز». ومن هذه الهجمات، حوادث زرع قنابل في مبان سكنية في عام 1999، أودت بحياة أكثر من 200 شخص. واتهمت موسكو شيشانيين بذلك. وفي عام 2002، احتجز شيشانيون 700 شخص في مسرح بموسكو، قبل أن يقتحمه الأمن، حيث قُتل 129 رهينة. وفي عام 2004، قُتل أكثر من 300 رهينة، نصفهم من الأطفال، في مدرسة بيسلان، أثناء اقتحام روسي لتحريرهم من خاطفين شيشانيين.

متابعة

مضايقات صينية ضد بحرية الفيليبين

تواصل الصين استفزازاتها ضد الدول المطالبة بحصّتها في مياه بحر الصين الجنوبي، إذ تركن كما يبدو حالياً، إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في التصعيد

يواصل خفر السواحل الصيني، مضايقاته في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، خصوصاً تجاه البحرية الفيليبينية، والتي تتحول إلى استفزازات باتت تأخذ طابعاً عدوانياً أكثر فأكثر، في حين تؤكد الولايات المتحدة التزاماتها لحلفائها في المنطقة التي تعدّ استراتيجية للملاحة الدولية.

وفي هذا السياق، شهد يوم أمس السبت، إطلاق سفينتين تابعتين لخفر السواحل الصيني، مدافع المياه على قارب إمداد فيليبيني في أحدث مواجهة بينهما، ما سبّب أضراراً جسيمة لقارب الإمداد الفيليبيني الخشبي «أونايزه 4 مايو/أيار»، وفقاً لمسؤولين فيليبينيين، من دون أن يتضح ما إذا كان هذا القارب قد تمكن من المناورة والإفلات من حصار خفر السواحل الصيني لنقل الإمدادات إلى القوات الفيليبينية المتمركزة في منطقة سكند توماس شول القريبة.

وهذه هي المرة الثانية خلال شهر مارس/آذار الحالي التي يتعرض فيها قارب «أونايزه 4 مايو/أيار» لأضرار أثناء محاولة نقل الإمدادات إلى الموقع. وأوضح المتحدث باسم خفر السواحل الفيليبيني، جاي تاريلا، أن سفينة تابعة لخفر السواحل الفيليبيني كانت ترافق قارب الإمداد، وقد تمّ أيضاً اعتراضها وتطويقها بواسطة السفينة التابعة لخفر السواحل الصينية وسفينتين أخريين مشتبه بهما تابعتين للمليشيات.

ولفت إلى أن السفينة المرافقة، «بي آر بي كابرا»، عُزلت عن قارب إعادة الإمداد «بسبب السلوك غير المسؤول والاستفزازي للقوات البحرية الصينية»، والتي «تتجاهل اللوائح الدولية التي تهدف إلى منع وقوع صدامات في البحر»، وفق رأيه، كما صدر بيان مقتضب عن الجيش الفيليبيني، يوم أمس، أكد فيه أن قاربه المستأجر «تعرض لأضرار جسيمة» في الهجوم الصيني الذي استمر حوالي ساعة، لكنه تحدث وفق ما نقلت وكالة «فرانس برس»، عن موكب حماية قارب الإمداد كان يتألف من 4 سفن، اثنتان تابعتان لخفر السواحل الفيليبيني واثنتان أخريان للبحرية الفيليبينية.

من جهته، قال المتحدث باسم خفر السواحل الصيني، غان يو، في بيان، إن السفن الفيليبينية «اقتحمت بقوة المياه رغم تحذيرات الجانب الصيني المتكررة، ودوريات المراقبة»، مضيفاً أن الجانب الصيني نفّذ عملية العرقلة «بما يتلاءم مع القانون الدولي»، وأضاف المتحدث الصيني: «نحن نحذر الجانب الفيليبيني: من أن أولئك الذين يلعبون بالنار سيجلبون العار لأنفسهم. إن خفر السواحل الصيني مستعد في كل الأوقات لحماية سيادة مياهنا الإقليمية ومصالحنا المائية بحزم». وإلى جانب الصين والفيليبين، تطالب فيتنام وماليزيا وتايوان وبروناي بنصيب في بحر الصين الجنوبي، هو ممر مائي غني بالموارد ومزدحم، وطريق تجاري عالمي رئيسي. من جهتها، لا تطالب الولايات المتحدة بالسيادة على هذه المياه الاستراتيجية، لكنها نشرت سفناً تابعة لبحريتها وطائرات مقاتلة في ما تسميه عمليات «حرية الملاحة» التي تنتقدها الصين.

وجاءت المواجهة يوم أمس، بعد أربعة أيام فقط من زيارة قام بها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى مانيلا، وأكد فيها أن واشنطن لا تزال على التزاماتها «الحازمة» لحماية الفيليبين في وجه أي هجمات تتعرض لها قواتها في بحر الصين الجنوبي، وأن الجانبين «يتقاسمان المخاوف بشأن تصرفات الصين البحرية، التي تهدد رؤيتهما المشتركة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة»، بما في ذلك بحر الصين الجنوبي، إذ أكد وزير الخارجية الأميركية من العاصمة الفيليبينية مجدداً التزام بلاده بمعاهدة الدفاع المشترك مع مانيلا، والتي «تمتد إلى الهجمات المسلحة ضد الفيليبين في أي مكان ببحر الصين»، إلا أنه شدّد في الوقت ذاته على طبيعة الردود الدبلوماسية على ما ينظر إليه على أنه استفزازات صينية متصاعدة، معرباً عن اعتقاده «أن مجرد ظهور تلك الأعمال (الصينية)، أثار بيانات واضحة من عدد من الدول الأخرى لدعم الفيليبين، ضد هذه الأعمال الاستفزازية التي تشكل تهديداً للسلام والأمن وحرية الملاحة والحقوق الأساسية بموجب القانون الدولي».

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، فرانس برس)

■ فقد الكيان الصهيوني المعركة العسكرية والأخلاقية والإعلامية، ومهما فعل لتلميع صورته فسيفشل لأن الحقيقة واضحة وسيكتب التاريخ العار الذي لحق بالمجتمع الدولي والأنظمة التي شاركت في قتل الأبرياء وتجويعهم وسيخرج أهل غزة ومقاومتها أعزاء.

■ هناك غضب عالمي متصاعد على إدارة بايدن لتمويلها ودعمها لجرائم الحرب الواسعة في غزة. لقد حان الوقت لإدراك أن إسرائيل أصبحت عبئاً استراتيجياً على الولايات المتحدة. لقد حان الوقت لتغيير جذري في السياسات الأميركية.

■ عندما التزم لبنان (حزب الله) بالقرار 1701 من جانب واحد (الاختراقات الإسرائيلية التي لم تتوقف)، اتُهم الحزب بأنه شرطي حدود يحمي إسرائيل. وعندما رد بالشكل المناسب على الاعتداءات، تذكروا أنّ هناك قراراً أممياً رقمه 1701.

■ «القناة 12 الإسرائيلية: تقديرات الجيش الإسرائيلي تشير إلى أن #حزب_الله يمتلك ما بين 150 و200 ألف صاروخ». يعني قصتنا طويلة

■ المشكلة مع روسيا أنها ليست دولة موثوقة كأجهزة أمنية وإعلام. يمكن أن تمسك بأي مسلم في حرب أوكرانيا وتربطه بهجوم موسكو وتجبره على الاعتراف بأمور غير حقيقية! شبه مستحيل أن يقوم شخص بعملية مثل هذه مقابل المال وهو يعرف أنه سيقتل أو يسجن مؤبدا.

■ المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا: «أميركا تربط الإرهابيين الذين أطلقوا النار على الناس في موسكو بمنظمة داعش الإرهابية. والآن نعرف أن هؤلاء الأوغاد خططوا للاختباء في أوكرانيا. وهي نفس الدولة التي تحولت منذ 10 سنوات إلى مركز لانتشار الإرهاب في أوروبا، متجاوزة حتى كوسوفو». يبدو أن العملية الإرهابية في موسكو ستنقل الحرب الأوكرانية الروسية إلى مستوى آخر.

■ من عرقل ويعرقل فتح الطرق وحاصر المدن هم الحوثيون، وكرروا كلامهم بأنهم مظلومون ومضطهدون، وأول ما أخذوا السلطة، صارت الوظائف حكراً لهم حرفياً، ولا وظائف جديدة لغير الحوثيين.